

البعد غير المادي في تراث المياه بالجزائر،
نظام الفقارة بالجنوب الجزائري، خمسون سنة بعد الاستقلال

عبد الكريم دحمان*

تسورية قصاب**

الملخص

لقد أسهمت التطورات الأخيرة لدلالات التراث في إيلاء اهتمام خاص بأنظمة المياه القديمة كإرث يعبر عن جهود الإنسان عبر التاريخ، وكمجال اقتباس يمكن أن يُلهم مسارات البحث والتطوير في أنظمة تسيير وتوزيع المياه بطرق أقوى نجاعة وأكثر عدلا. وقد كان لهذا التطور وقعٌ خاصٌ في المناطق التي تصير فيها المياه بسبب الندرة أئمن مورد على الإطلاق. ففي غياب المياه السطحية، طوّر الإنسان منذ القديم أنظمة متنوعة لجلب واستغلال المياه الجوفية. ولعل أهم هذه الأنظمة نظام الفقارة، المعروف في المشرق بنظام القناة، حيث تتوافق الدراسات التاريخية على تواجده لأكثر من عشرة قرون بمناطق غورارة، وتوات، وتديكلت على سفوح هضبة تادمايت التي تتوسط الصحراء الجزائرية. وعليه يمكن أن يساهم تسليط الضوء على الجوانب غير المادية للفقارة في معرفة أوفى لتاريخ الصحراء. تساهم هذه الورقة في التعريف بتراث المياه من خلال نظام الفقارة، وبالتحديد في بعدها غير المادي. وتقوم المنهجية المتبعة على تحديدها من خلال دراسة حالات التفاعل المباشر والمستمر بين الفقارة وأهم جوانب الحياة الواحية، وذلك بدراسة حالة فقارة أمقان، وهي أقدم فقارة بواحة تيميمون، عاصمة منطقة غورارة. وقد سمحت النتائج الأولية بتقييم مدى نجاعة البرامج الأخيرة للمساعدة العمومية الموجهة لترميم الفقارة خمسين سنة بعد الاستقلال، والتي تجاهلت تحديداً هذه الأبعاد غير المادية. يَخْلُصُ العمل إلى أهمية الأخذ في الاعتبار كل الجوانب في تراث الفقارة، مادية وغير مادية، من أجل بلورة عملية تدخل شاملة تضمن الفعالية والأثر الدائم.

الكلمات المفتاحية : التراث الثقافي، تراث المياه، التراث غير المادي، الفقارة، غوراره، تيميمون، الترميم، التمويل العمومي.

تصنيف جال: R00 ; Q00

* Architecte enseignant-chercheur, maître assistant, Laboratoire LVAP, Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme (EPAU) Alger.

** Architecte enseignant-chercheur, professeur, Directrice du LVAP, EPAU, Alger.

استمر اتساع مفهوم التراث في الأونة الأخيرة بما يتيح اهتماما أوسع في المجتمع ، بل يمكن القول أن مفهوم التراث صار منذ أواخر القرن العشرين ملازما لاحتضان الجماهير له (Noppen-Morisset 1994). عرف هذا التطور درجة متقدمة من الإشباع في أوروبا وأمريكا نهاية القرن الماضي وبدأ يتكرس انتقاله إلى باقي العالم بصورة بطيئة ومُطْرَدَة خاصة في إفريقيا وآسيا. وكان من الطبيعي أن يصاحب هذا التوسع الجغرافي تفاعلا جديدا وتوسعا في المجالات التي ستحوز الاعتراف بالخصوصية التراثية.

وقد صاحب هذا التحول في أجندة الرهانات جملةً تغيّرات في سلم القيم المرجعية التي يتم اعتبار المواضيع التراثية على أساسها. (Tricaud 2010) فمن قيم الفن والأدبية والذاكرة، اتسعت المرجعية إلى قيم الرمزية وعناصر الهوية والخصوصيات الثقافية للمجتمعات البشرية، ووصل الأمر إلى تصميم معالم معمارية بنيةً تصنيفها كتراث دون انتظار تقادمها. كما أن اعتماد الاتفاقية الدولية للحفاظ على التراث الثقافي غير المادي سنة 2003، بعد نقاش طويل بين الخبراء والعلماء، يعد دلالة مميزة على هذا الاتساع.

شكل هذا الواقع الجديد نقلة في بلدان الجنوب التي أرادت التحول من صفة المُوقَّع المتأخر على المواثيق والاتفاقيات، التي وضعتها بالأساس دول الغرب انطلاقا من واقعها، إلى صفة متعاملين يسعون بقدراتهم أو مستعنيين ببعض الخبراء والنخب الغربية، لوضع بصماتهم في المحتوى التراثي. ومما يزيد في قوة دفع هذه الظاهرة، ما نشهده من مظاهر العولمة وتكثيف التبادل الاقتصادي والعلمي والثقافي بين الشمال والجنوب.

تؤكد عن كل ذلك حراكٌ علميٌّ وفكري كبيرين حول قضايا التراث. فمن مجرد جمع واقتناء التحف المختلفة، وصل الأمر إلى ما صار يعرفه البعض بالباثريمنولوجيا (Patrimoniologie) أو علم دراسة الظاهرة التراثية (الجدول 1). (نلمس هذه الحيوية كذلك من كثافة الملتقيات والفعاليات المختلفة التي تتعقد دوريا في كل أنحاء المعمورة).

الجدول 1 : تطور الظاهرة التراثية، من اقتناء التحف إلى الباثريمنولوجيا

مراحل التطور	الجهد النظري	البعد المعرفي	التنظير العلمي
الجمع والاقتناء	جامعو التحف	الفضول والاهتمام	الجرد والتسجيل
المعالم	نقاد الفنون	الملاحظة والدراسة	علم التاريخ
المعالم التاريخية	مؤرخو الفن	الدراسة والتحليل	علم تاريخ الفنون
التراث	الأنثروبولوجيون	النقد والتحليل	سوسيولوجيا الفن
التعميم	تعدد المختصين	النقد والتساؤلات	الباثريمنولوجيا

المصدر : المؤلف

من أهم ثمار هذا الحراك، حالة التراجع التي اعترت تلك الهيمنة الطويلة التي عرفها البعد المادي في التراث بالنظر لتنامي أهمية الأبعاد غير المادية المُشكّلة للحيز الأوسع في تراث مجتمعات الجنوب وثقافتها وعاداتها وتقاليدها. (Barbas-Angus 2003) ومن ثمار هذا الحراك أيضا، ذلك التلاحم المثير بين قضايا التراث، وقضايا البيئة، وحماية الطبيعة، والتنمية المستدامة في مناخ عالمي تتنامى فيه التيارات المنتقدة للاستهلاك المفرط للطاقة، والتهديدات المناخية، والكلفة العالية للنموذج التنموي الغربي. وبقدر ما ساهمت هذه الأفكار

في تنامي أهمية البحث عن نماذج تنموية بديلة، ساهمت كذلك في لفت الانتباه لأهمية إعادة الاعتبار للتراث الإنساني في عمومها (Laureano 2001) وجعله مناط اقتباس أو إلهام في مسارات البحث عن نماذج تنموية أقل استهلاكاً للموارد، وأقل إنهاكاً للطبيعة. ولعل آخر المستجدات تتعلق بالوعي بأهمية تراث المياه في أبعاده المختلفة، لا سيما غير المادية منها (Willems-Schaik 2015).

1. تراث المياه، نموذج الفقارة

لعل موضوع المياه من أكثر القضايا إثارة في هذا الصدد. نلمح ذلك في الجهود التي أثمرت تأسيس عدة مؤسسات وهيئات دولية، نذكر منها واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب، تأسستا تحت رعاية منظمة اليونسكو، وهما الجمعية الدولية لتاريخ المياه التي ولدت كفكرة في صانفة سنة 1999 على هامش ندوة حول المياه في التاريخ بمدينة أبريستويث غرب أنكلترا، والمركز الدولي للقاء والهياكل التاريخية للري التقليدي بمدينة يزد بجمهورية إيران الإسلامية سنة 2005 .

من منظور التعريف بأنظمة الري التقليدي في المناطق الصحراوية كتراث حري بالاهتمام، يتعرض هذا البحث لنظام الري بالفقارة كأكثر أنظمة الري خصوصية في الصحراء الجزائرية التي عرفت منذ قرون أنظمة ري مختلفة وفرت المياه للسقي والشرب للمجتمعات البشرية الصحراوية. عرف نظام الفقارة استقراراً جغرافياً وزمناً لأكثر من عشرة قرون على الأقل، بل هناك إشارة لاستغراق زمني أطول على ضوء النتائج الأخيرة لمشروع دراسة آثار هذا النظام في منطقة الفزان في ليبيا (Mattingly et al 1997 ; Wilson & Mattingly 2003). مما أضفى عليه دوراً جوهرياً في تنظيم الحياة الواحية واستمرارها. هذا الدور الجوهري يجعلنا نتوقع أن هذا التراث يتجاوز البعد المادي لنظام الري ليتعداه إلى أبعاد غير مادية يمكن أن تكون أهم، وعليه يجدر البحث عنها وتعريفها. من ناحية أخرى، لا يزال هذا النظام حياً رغم زحف برامج الإعمار وهيمنة أنظمة الري العصرية. فلا يزال نظام الفقارة يسقي قرابة نصف المساحة الفلاحية بولاية آدرار. إلا أن استمرار التهديدات يوشك أن يكون أذناً باضمحلاله، فقد وصل عدد الفقائير الميتة إلى النصف (Ansari 2015) مع حلول الألفية الثالثة. استدعى ذلك عودة الدعم العمومي لنظام الفقارة، ترميماً وصيانة، سعياً للحد من تدهورها.

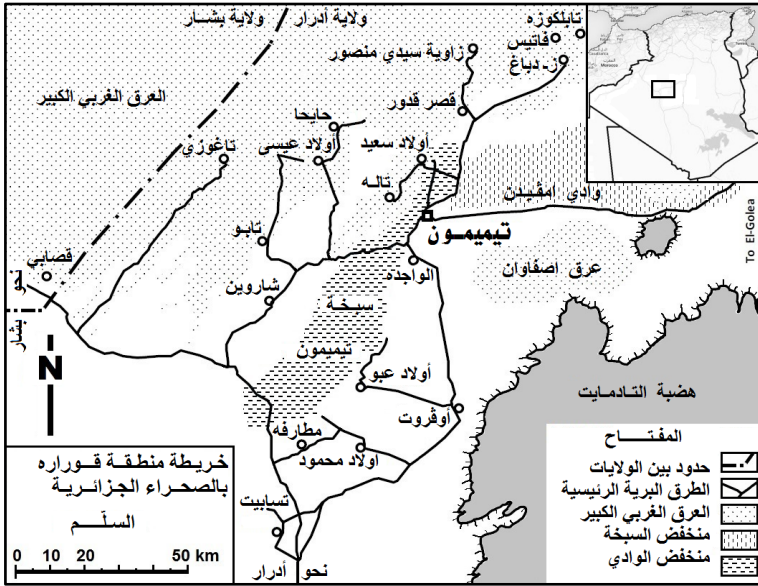
اعتمدنا في هذا البحث على مقارنة منهجية تجمع بين التعريف بالأبعاد غير المادية لهذا التراث وفق ما كان عليه الوضع السابق لحالة التدهور التي صاحبت البرامج الإنمائية مع لمحة تاريخية، وبين القراءة في أشكال التدخل العمومي على ضوء هذا التعريف. يقوم التعريف على الدور المحوري للفقارة في الوسط الواحي التقليدي، والذي نفترضه من خلال أهمية البعد غير المادي وفي أشكال التأثيرية المباشرة والدائمة بين الفقارة وأهم جوانب الحياة الواحية ذات العلاقة المباشرة بالفقارة.

ولمّا كان للتدخلات العمومية في الحياة الواحية الأثر المباشر على نظام الفقارة سلبيًا وإيجابيًا، تفرقتنا إلى آثار هذا التدخل على الفقارة لا سيما حسب أبعادها غير المادية التي يتم تعريفها. وقد عني هذا البحث بحالة فقارة " أمقان "بمدينة تيميمون كعينة.

2. نظام الفقارة

عرف الجنوب الجزائري عدة أنظمة تقليدية للري شكلت أدوات أساسية في ربط المجتمعات البشرية بالأرض لعدة قرون. (Dahmen 2012) ولارتباط انتشار هذه الأنظمة في الأقاليم بالشروط الطبيعية والجيولوجية نلاحظ تواجد أكثر من نظام ري بالمنطقة الواحدة، يعكس هذا حرصا دائما لاستغلال كل الموارد المائية الممكنة. وهنا تكمن خصوصية نظام الفقارة الذي يتميز باستقراره في حيز جغرافي واحد ولمدة طويلة. يقع نظام الري بالفقارة في الجنوب الغربي في مجمع مناطق الغورارة والتوات وتيديكلت المحيطة بهضبة التادمايت، التي تتوسط الصحراء الجزائرية، من جهة الشمال الغربي، والغرب، والجنوب. وتمتد منطقة الغورارة شمالا في تخوم العرق الغربي الكبير) الخريطة 1. يقع هذا المجمع فوق طبقة المياه الجوفية الملقبة بالطبقة الألبية، وتعرف اصطلاحا ب: Continental Intercalaire. في هذه المنطقة تحديدا يكاد سقف الطبقة الجوفية يلامس سطح الأرض بشكل يحاكي الانحدار الممتد من أعالي هضبة تادمايت إلى المنخفضات المالحة والتي أهمها سبخة تيميمون.

الخريطة 1 : خريطة منطقة غوراره، بغرب الصحراء الجزائرية.

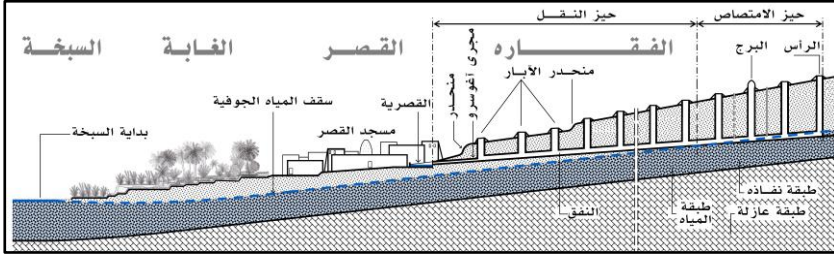


المصدر : المؤلف.

سندت هذه الظروف بشق أنفاق لعدة كيلومترات لجلب المياه الجوفية من عمق السفوح نحو مواقع أقل ارتفاعا بحيث يصير ممكنا انسياب الماء إلى سطح الأرض. وتتم تهيئة مكان خروج المياه في شكل حوض تحده من جهة الانسياب بلاطة صخرية قائمة تسمى المشط،

بها ثقبٌ تنساب منها أقساط المياه نحو السواقي. يسمى هذا الحوض بالقصرية، وتتفرع منها السواقي التي تتفرع بدورها بقصريات ثانوية وفق نظام توزيع محكم لري غابات النخيل (الشكل 4). غالباً ما يتم تشييد القصر، أو المجمع السكني للواحة، غير بعيد عن القصرية وهو ما يفسر ربما هذه التسمية.

الشكل 1 : مقطع نموذجي لنظام الفقارة وفق سمة فقائير التادمايت في منطقة غورارة .



المصدر : دحمان 2015.

تسمى الفقارة عادة باسم من قام بشقها أو ما يتفق عليه كإسم المكان أو العائلة. أما القصريات الفرعية فتأخذ اسم مالك أسهم مياهها سواء كان شخصا أو عائلة. أهم خصوصية في الفقارة هي توفيرها لمياه جوفية غير ارتوازية بصورة دائمة ودون حاجة لاستعمال جهد بشري أو حيواني. وتكمن خصوصية أخرى في الترتيب الفضائي الدائم انطلاقا من النفق الجالب للمياه، ثم القصر، ثم القصرية، ثم غابة النخيل، ثم بعد ذلك المنحدر الأخير أين تنتهي المياه بعد السقي في المنخفض أو السبخة. هناك فقائير كبرى وأخرى صغرى، وقد تكون الصغرى وسيلة لاسترجاع ما يضيع من مياه الفقارة الكبرى. (Bisson 1951)

3. تراث الفقارة، أمقان نموذجاً

وقّع الاختيارُ على فقارة " أمقان " بمدينة تيميمون عاصمة الغورارة. وقد نجد اسمها في قيد الزمامات أو في تقارير إدارة الاحتلال بصيغة : أمقران"، إلا أن التسمية المتداولة عند الأهالي هي : "إيفلي أمقان". وتختصر كذلك بالإدغام إلى : "إيفلامقان". لهذا فضلنا اعتماد التسمية الجارية على السنة الأهالي. مدلول الإسم هو الفقارة الأكبر (بمعنى الأقدم)، وهي أقدم فقارة حسب تواتر شهادات الأعيان، هذه أهم معطياتها مستقاة من جمعية الفقارة (الجدول 2).

الجدول 2: معطيات فقارة " أمقان " لسنة 2002

الإسم	إيفلي أمقان	عدد المالكين	97
طول النفق	5.7 كم	المساحة الزراعية المسقية	80 هكتار
عدد آبار النفق	700	المساحة الزراعية الكلية	140 هكتار
منسوب الماء	1500 ثمن	عدد أشجار النخيل	17000
عدد سواقي القصرية الأم	4	عدد النخيل المثمر	9250

المصدر : دراسة ترميم الفقارة المعدة من طرف المهندس قاده فرجولي، تيميمون 2002.

يبلغ عمر الفقارة ثلاثة عشر قرنا. ليس لدينا وسيلة للتأكد من هذا الرقم لكن القرائن التاريخية لا تطعن فيه، بل يمكن اعتبار استنتاجات حفريات منطقة الفران اللببية تؤيد ذلك (Wilson 2009). كما أن بلدية تيميمون، من بادريان شمالا إلى واحة الواجد جنوبا، من أقدم التجمعات البشرية. وهي عاصمة منطقة غورارة، ومقر الولاية المنتدبة الجديدة، وهي أكبر الواحات. يؤيد هذا أيضا موقع الفقارة بالقرب من آثار الأحياء القديمة مثل "أغام ناشريف"، و"أغام ان تاحتايت"، و"أغام ناث عمران"، كما تمتد بعض سواقي الفقارة إلى منطقة القصور الأولى مثل "تين ساين" و"تابياوين". وهي تحاذي مقبرتين هما مقبرة سيدي احمد اوجعدي تحت الطريق الرئيسية، ومقبرة سيدي بوجمعة الممتدة من امتداد طريق المنجور إلى "تين ساين". وقد اخترنا هذه الفقارة لكونها تجمع بين الأقدمية والتطور إلى درجة الموت سنة 2004 ثم إعادة الإحياء من خلال برنامج إعادة إحياء تحت إشراف المديرية الولائية للموارد المائية بولاية أدرار ومتابعة القسم التابع لها بدائرة تيميمون.

1.3. عهد ما قبل الاحتلال

ليست لدينا معطيات كثيرة عن تلك الحقبة الطويلة. إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن قبائل الزناتة تكون قد تمكنت أن تستقر بالمنطقة من خلال التحكم في صناعة الفقارة التي وفرت موردا قارا للمياه، واقتضت بالضرورة تعاون أفراد من عائلات مختلفة نظرا لصعوبة إنجازها. (Bellil 2000) لذلك تكون الفقارة قد استصحت استقرار قبائل الزناتة الذين عرفتهم المنطقة منذ التاريخ القديم. (Mammeri 1973) مع ذلك يمكن اعتبار الفترة الممتدة منذ نهاية القرن الخامس عشر، والتي عرفت تعميم الإسلام، وبروز سلطة الطرق الصوفية والأولياء والصالحين (Bellil 2000) كفترة تمثل استكمال عناصر منظومة الفقارة في جوانبها المختلفة بالشكل الذي صارت معروفة به.

وقد عرفت حقبة ما قبل الاحتلال، لفترات مختلفة، حالات عدم أمان بسبب الغزو الذي كانت تقوم به بعض قبائل البدو القادمة من تخوم الشمال والجنوب كقبائل الغنائمة، ودوي منيع، وبدو الساقية الحمراء وقبائل التوارق. كانت غاراتهم على القصور تنهب الخيرات وتسبي النساء والأولاد أحيانا، وهو ما يفسر ربما الطابع الدفاعي لقصور المنطقة. عندما يخفق البدو في اختراق الأسوار يعمدون إلى قطع النخيل أو هدم بعض آبار الفقارة المنتشرة في المنطقة غير المسكونة. ويقاوم الأهالي ذلك ببناء أغطية عميقة داخل الآبار تحول دون انسداد النفق. لكن أدت قوة التهديد إلى استبدال المقاومة بشكل من الأحلاف يقدم الأهالي بموجبه نسبة من المحصول للقبائل الغازية.

ربما كانت هذه الغارات من أسباب عدم استتالة مراحل الاستقرار، مما حال دون تراكم الثروة كحامل بروز لسلطة محلية قوية. إلا أن توفر مصدر قار للمياه سمح بالإبقاء على مجتمع ريفي لعدة قرون يعيش على اقتصاد زراعي تدعمه عائدات تجارية محدودة توفرها القوافل الرابطة بين مدن شمال المغرب وشمال بلاد السودان، والتي تمر بمنطقة الفقارة على مدى 200 كم تقريبا.

يذكر أحد الضباط الفرنسيين المترجمين الذي جمع المخطوطات من الأهالي (Martin 1908, 1923) أن أهالي المنطقة كانوا يتضررون كثيرا من هجمات البدو، فطلبوا نصرة

العثمانيين في الجزائر، ثم السنوسيين في طرابلس، لكن دون كبير جدوى. ولما ضاقوا ذرعا بغارات السلب التي كانت تطالهم من بعض قبائل منطقة تافيلالت، أبلغوا شكواهم لسلطان المغرب وطلبوا حمايته. فاستجاب سلطان المغرب حينئذ وأرسل سنة 1526 مولاي هبة الله مؤقداً ليكون ممثلاً له بالمنطقة يعمل على استتباب الأمن بها. بدأت أول إشارة لجمع الضرائب للسلطان عام 1536 من طرف القائد الطيب. وكانت الضرائب تُجمع على المياه والمحاصيل، زائد "الضيقة" وهي مساهمة من الأهالي تدفع لممثل السلطان عند قدومه أول مرة، بالإضافة إلى هدايا السلطان التي تحملها وفود الأهالي عند زيارته. ويمكن حصر التدخلات على الفقارة في هذه الفترة في عاملين اثنين، أولهما جمع الضرائب الذي يحتاج إلى عد الماء (Grandguillaume، 1973)، وثانيهما توفير الأمن والاستقرار إلى حد ما.

3.2. عهد الاحتلال

احتلت فرنسا منطقة الغورارة رسمياً سنة 1902. كانت من أولى الاهتمامات جمع المعطيات المتعلقة بالماء، فأجرت إدارة الاحتلال جردا لمياه الفقاقير سنة (Martin 1906). (1908) وقد ذكرت فقارة "أمقان" بمنسوب قدره 419 حبة، وأكثر فقاقير تيميمون ماءً في الجرد هي فقارة "أمغير" بـ: 918 حبة وأقلها فقارة "سيدي محفوظ" بحبتين ونصف الحبة.

بعد تمكنها من المنطقة، عمدت إدارة الاحتلال إلى تخصيص ميزانية 33000 فرنك لتحسين منسوب مياه الفقاقير. تم صرف كل المبالغ سنة (Jonnart 1905) (1929)، وفرضت إدارة الاحتلال ضريبة على الواحات الصحراوية تسمى "اللزمة". كانت تقدر بصورة جزافية بمعيار عدد النخيل. ثم تقوم الجماعة وهي السلطة المحلية المكونة من الأعيان بتوزيع الأداء الضريبي على الأهالي وفق ما لديهم من موارد. وبالنظر إلى جملة من المعايير يمكن أن تختلف من واحة لأخرى. أهم هذه المعايير هي ثلث عن كل فرد بلغ سن الصيام، ويدفع في ذلك عن الرجل ضعف ما يدفع عن المرأة، وثلث عن الماء وثلث عن النخيل كل بحسب ما يملك. ويمكن تخصيص جزء من الضريبة على موارد أخرى كالماشية إن وجدت.

حاولت إدارة الاحتلال ألا تتدخل في نمط تنظيم الأهالي للفقاقير سواء في التقسيم أو الإدارة أو القضاء الشرعي. وحتى مساعدات سنة 1905 كانت بالتنسيق مع أهل الفقاقير. ولما اعتمدت التشريعات الخاصة بالمياه التي جعلت المسطحات المائية والطبقات الجوفية ملكية عامة للدولة، لم تطبق تلك الأحكام على الجنوب، واستمر احترام الحقوق المكتسبة للأهالي في استغلال المياه الجوفية. (Moulias 1927)

لم يُحل احترام الاحتلال لنظام الأهالي دون محاولات تعمير المنطقة بالعنصر الأوروبي حتى وإن كانت محاولاتها في هذه المنطقة أقل نجاحاً من مناطق الأبار الإرتوازية بالشمال الشرقي. يذكر الحاكم العام جوناك في تقريره السنوي لسنة 1906 أن أحد الجنود المتقاعدين، اسمه جولي (Joly)، اشترى بقايا واحة خالية من أصحابها بالمكان المعروف "تين عومر" جنوب تيميمون، وأزاح الرمال عن بقايا غابة النخيل وعن الفقارة التي يبلغ طولها حوالي 5 كم، وأحيا الواحة من جديد. خصّصت له إدارة الاحتلال مساعدة مالية قدرها 3000 فرنك صرفت له على سنتين (2005 و 2006). كان من أهداف هذه المساعدة

تشجيعه على أن يتحول إلى مثلٍ عملي للمعمرين الأوروبيين ليحتذي به آخرون. إلا أن المعمر اعتنق الإسلام وصار اسمه محمد، وتزوج من المنطقة، ولا يزال أحفاده يقطنون المنطقة، ولا تزال الفقارة التي استصلحها حية إلى اليوم وإن تراجع مردودها.

حاولت الإدارة الاستعمارية التنقيب عن آبار ارتوازية بالمنطقة انطلاقاً من تواجد هذا النظام بصفة محدودة بمنطقة أولاد محمود جنوب الغورارة. نجحت الأشغال في إنجاز بعض الآبار بالجنوب في عين صالح عاصمة منطقة تيديكلت واستمرت في اتجاه الشمال لكن توقفت عند حدود الجوف الارتوازي بناحية "أوغروت". ساهمت النتائج المحدودة لأعمال التنقيب في تأكيد هيمنة نظام الفقارة بالمنطقة، ولن يبدأ تهديد هذه الهيمنة إلا عندما تكتشف ضخامة المياه العميقة للطبقة الألبية. من آثار هذه المرحلة كذلك إلغاء الرق الذي تم بصورة بطيئة ومتدرجة. من البديهي أن استخدام العبيد وفر لعدة قرون عمالة جيدة بأجر زهيد، لكن بقدر ما كان لذلك من أثر في تحول طبيعة العمالة، خففت المعاملة الإنسانية التي يلقاها العبيد من الأهالي من آثار ذلك. (Capot-Rey 1953) كما أن حدوث هذا الإلغاء بصورة متدرجة أعطى فرصاً كافية للأهالي للتكيف مع الوضع.

3.3. عهد الاستقلال

عرفت مرحلة بداية الاستقلال مساعدات محدودة من البلدية. كان مُقدم فقارة أمقان حينها، السيد حمو باحمد المدعو حمداوي، أول رئيس لبلدية تيميمون. الحاج باحمد من أصول ميزابية ويملك حديقة قرب حارة تحتايت القديمة، وكان شديد الحرص على سلامة الفقارة. كانت الفقارة كذلك مصدراً للمياه الضرورية للبناء، وكان العرف يسمح بإعطاء الماء من الفقارة لأشغال البناء بما فيها الورشات العمومية. وقد شهدت الفقارة طلباً غير عادي للماء لمشروع عمومي كبير. بحيث شهدت سنوات 1964-65 ورشات إنجاز الطريق الوطني رقم 51 بين أدرار والمنبوعة المار بمدينة تيميمون. كانت فقارة "أمقان" مصدراً لمياه هذه الورشات. يذكر مقدم الفقارة وخبرها أن الشاحنات المجهزة بالصهاريج الكبرى كانت تأخذ المياه بصورة دائمة.

شهدت بداية السبعينيات انطلاق برنامج الثورة الزراعية في كامل البلاد تقريباً غيرت في موازين الاقتصاد الصحراوي. أهم هذه التغييرات: مصادرة حق الملاك الزراعيين الذين لا يساهمون فعلياً في الإنتاج، وتقييد الملكية بحدود طاقة المالك وعائلته التي قدرت بعدد محدد من أشجار النخيل تحدده في كل بلدية للجنة البلدية للثورة الزراعية. كما تم إلغاء كل أشكال التجارة المتعلقة بمياه السقي، ومنح الحدائق المصادرة للعاملين من غير الملاك، واحتكار تنظيم الانتاج والتسويق والتجهيز الزراعي. شهدت المنطقة حالات مصادرة لأراض مع أقساط مياهاها. وتم تحويلها لفائدة بعض قدامى العاملين في نفس تلك الأراضي.

استفادت الحدائق المصادرة من إعادة بناء الأحواض بالإسمنت. في المقابل ساهمت المصادرات في توقف أشغال الصيانة في بعض الفقائر، ومنها فقارة "أمقان"، وفي تدهور العلاقة بين المستفيدين والملاك. ورغم تراجع الحكومة عن سياسة الثورة الزراعية في منتصف الثمانينيات، إلا أن آثار الاختلال طالت بعضاً من عناصر الفقارة، منها صعوبة

إعادة توثيق أسهم المياه في الزمام بحيث توقفت الكتابة الشرعية في زمام الفقارة في قيد سنة 1959 وبقيت متغيرات ملكية المياه لفترة الستينات في وريقات لم تنقل في قيد جديد. كما تدهورت الفقائير بصورة زادت في صعوبة تنظيم عمليات الصيانة الدورية، مما جعل الحاجة للمساعدة العمومية تتكسر كشرط ضروري لاستمرار الفقارة.

4.3. مرحلة استعمال الآبار العميقة

في سنة 1976 تم إنجاز أول بئر عميقة بتيميمون بغرض توفير مياه الشرب. لم تدخل البئر في الاستغلال إلا سنة 1985 بمنسوب 4 لتر في الثانية (الجدول 3). (يدل هذا التأخر على أن الحاجة لهذه المياه لم تكن كبيرة أي أن تغطية الفقائير كانت كافية إلى حد ما. ولعل اللجوء إلى الآبار العميقة يُعزى لساكنة جديدة ذات طابع حضري لا علاقة لها بالفقارة. مع ذلك استمرت بعض المساعدات من البلدية للفقائير، لا سيما بتسديد أجور عمال الصيانة. ولا يزال الخبير الحالي لفقارة أمقان، الحاج محمد بولال الذي تملك عائلته أقساطا من مياه فقارتي أمقان وأزقور وتقع حديقتهن بمحاذاة قصرية أمقان، يذكر وهو شاب سنة 1976 كيف كان يعمل بأجرة عشرة دنانير يوميا، في فقارة أمقان وغيرها. كان ذلك تقريبا نفس قيمة الأجر اليومي للعامل في شمال البلاد.

الجدول 3 : قائمة الآبار العميقة بتيميمون إلى مارس 2012 كلها

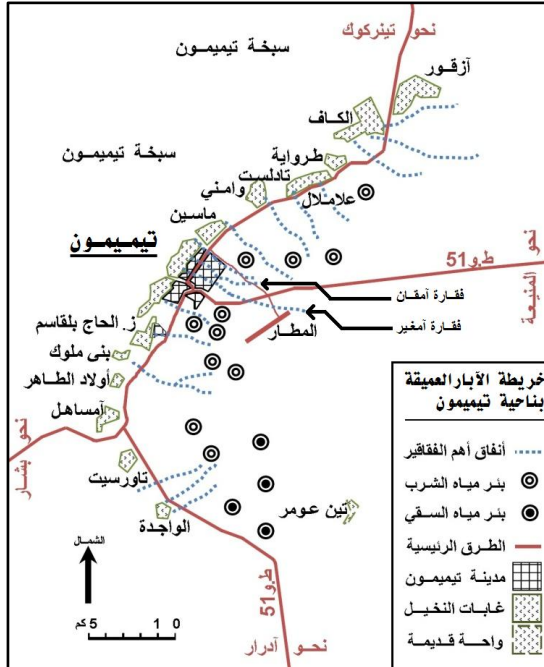
اسم البئر	سنة الإنجاز	العمق بالمتر	المنسوب	ملاحظات
تيميمون01	1984	150	37ل/ثا	يعمل
تيميمون02	1989	150	25	يعمل
تيميمون03	1990	150	44	توقف في 1992
تيميمون04	1990	150	50	يعمل
تيميمون05	1992	150	34	يعمل
تيميمون06	1996	150	45	يعمل
تيميمون07	1996	150	45	يعمل
تيميمون101	1976	75	4	لا يعمل
تيميمونNCC-1	2008	150	36	يعمل
تيميمونNCC-2	2008	135	41	يعمل
ماسين01	1983	150	11	توقف في 2002
ماسين02	1993	150	35	يعمل
ماسين03	2004	103	20	لم يستعمل أبدا
ماسين04	2005	151	37	يعمل
ماسين 1 مكرر	2007	150	21	يعمل
أزقور	1991	120	27	يعمل
علاملال	1991	120	27	توقف في 1992
زاوية الحاج بلقاسم	1985	142	10	لا يعمل
بني ملوك	1991	125	14	توقف في 1992

المصدر: قسم الموارد المائية، دائرة تيميمون

استفادت بعض الفقائير من حفر بئر مجهزة بمضخة كهربائية تضخ قدرا إضافيا من الماء لدعم منسوب الفقارة. استفادت من ذلك في تيميمون فقارتا "أمغير" و "أزقور" لكن توقفت العملية بعد سنة تقريبا رغم توفر الماء بالبئرين، إذ لم يكن بوسع الأهالي تسديد مصاريف فاتورة الكهرباء التي كانت لا تعدو 5 دج للحوض الصغير و10 دج للحوض الكبير. وتواصلت المساعدات العمومية للفقائير من خلال ميزانية خاصة ضمن المخططات المختلفة. كانت الأموال توضع تحت تصرف البلديات التي توزعها على الفقائير على شكل أجور.

شهدت مرحلة الثمانينيات سن قانون حيازة الملكية الفلاحية لسنة 1983 في الأراضي التابعة للملكية العامة عن طريق الاستصلاح في المناطق الصحراوية أساسا. يُتيح القانون إمكانية الاستفادة من مساهمات واعتمادات مالية تخصصها الدولة لتمويل برامج الاستصلاح، ومن الإعفاء من الرسوم والحقوق والآتاوى المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية للاستصلاح.

الخريطة 2 : الآبار العميقة بتيميمون وكيف تقوم بخنق مجال الفقائير.



المصدر : المؤلف.

سمح هذا القانون بإنشاء مستثمرات فلاحية تُسقى بمياه آبار جديدة حفرت خصيصا لذلك. عرفت تيميمون في البداية منطقتي توسع فلاحي، واحدة في الشمال بمنطقة "بادريان"، والأخرى في الجنوب بمنطقة "تين عومر" (الخريطة 2). تم تهيئة هذه الاستثمارات قريبا من أنفاق الفقاقير. ونظرا للنمو الديمغرافي وظاهرة التعمير التي اشتدت منذ الثمانينيات، تم كذلك حفر العديد من الآبار للماء الشروب قرب أنفاق الفقاقير (الجدول 3).

إذا كان تأثير قانون الثورة الزراعية على نظام الفقارة في نمط إنتاجها وتسويقها، فتأثير قانون 1983 كان أكبر، بحيث أنشأ لأول مرة في تاريخ المنطقة فلاحا موازية بنظام ري عصري مستقل عن الفقارة لكنه متواجد قريبا منها. وجدت الفلاحة الجديدة دعما ماليا معتبرا من الدولة، في حين بقيت الفقاقير دون دعم مماثل مع تهديد الآبار الجديدة لمنسوب مياهها. ثم جاء قانون التوجيه العقاري لسنة 1990 ليحدد القوام التقني والنظام القانوني للأماك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية. كان من مقتضيات القانون جرد كل الأماك العقارية، وإعداد وتسليم شهادة حيازة الملكية، وتحديد شروط البناء فوق الأراضي المخصصة للزراعة سواء لأغراض فلاحية أو لمقتضيات التوسع العمراني.

واجهت فقارة "أمقان" كغيرها من الفقاقير هذا التهديد، ولم تصلها مساعدات إلا بين الحين والحين وبمبالغ محدودة من البلدية، وبشرط أن ينتظم ملاك الفقارة في جمعية قانونية لها هيئة تنفيذية وحساب في البنك. استفادت "أمقان" سنة 1993 من مبلغ 120000 دج صُرف على مرحلتين ومبلغ آخر سنة 1994 قدره 40000 دج. في نفس هذه الفترة استفادت بعض الفقاقير من مساعدات قطاعية من وزارة الفلاحة لكنها اتسمت بعدم فعاليتها. استمرت فقارة "أمقان" في التدهور، حيث تراجع منسوب المياه شيئا فشيئا إلى أن حدث بها انهيار بالنفق سنة 1990 في الجزء الواقع تحت الطريق الرئيسية. تم تعيين مقاول، السيد بورقية، ودامت أشغال تسريح النفق شهرين. ثم شهدت تيميمون أمطارا غزيرة في شهر أبريل 2004 فانهدمت بعض المنازل وانهار نفق الفقارة من جديد لكن بصورة أشد. لم يكن في وسع الملاكين حينئذ ولا البلدية أن تتكفل بمصاريف الترميم، كما أن اللجوء للتبليغ توقف منذ أواسط الثمانينيات. فتوقفت الفقارة نهائيا عن العمل وجفت سواقيها.

توقفت الزراعة بحدائق النخيل التي دخلت في موت بطيء. أدى الوضع إلى هجرة بعض الأهالي لحدائقهم وباع بعضهم الأرض وأسهم الفقارة. كان أغلب الذين اشتروا الحدائق من سكان الشمال الذين جُذبهم فكرة اقتناء أراض في قلب عاصمة الغورارة المعروفة بالجذب السياحي والصيت العالمي. فأحاطوا أراضيهم بأسوار منيعة على غير عادة الأهالي، وأقاموا بها منازل ضخمة أو منتجعات ومراكز خاصة للاستجمام، كل ذلك بصورة غير قانونية ودون رخصة بناء.

4. سمات البعد غير المادي في تراث الفقارة

يقوم البحث في سمات البعد غير المادي على فرضية التأثيرية المباشرة والدائمة بين نظام الفقارة وجوانب الحياة الواحية. وقد درسنا الجوانب التاريخية وطريقة تأثر هذه السمات عبر مراحل نشأة وإرساء نظام الفقارة وصولا إلى فترة الاحتلال ثم الاستقلال ومرحلة برامج

إعادة الإحياء مع بداية هذا القرن. والغاية من هذا الاستغراق الزمني هو الوصول لاستقراء مدى ارتباط هذه السمات بتراث الفقارة. وقد خلصنا إلى أن بعض هذه السمات مرتبط بطبيعة الفقارة نفسها كخبرات الإنشاء، والإدارة، والصيانة، والتسيير، والمرجعية الفقهية لفض المنازعات. ويرتبط الآخر بالتلاحم الوثيق بين الفقارة وجوانب معينة من الحياة الواحية كالسمات الاجتماعية الاقتصادية، والفضائية، والثقافي.

1.4. سمات الخبرة والتكنولوجيا

لا شك أن أعمالا بهذه الأهمية والاستمرارية، أغلبها تحت الأرض وتهدف لجعل المياه تنساب إلى السطح، تحتاج إلى خبرة ودراية كبيرتين. هناك روايات مختلفة حول بداية حفر الفقارة، منها من يجعلها من الأسفل ومنها من يجعلها من أعلى. هذه الروايات ليست بالضرورة متناقضة، فقرب المياه الجوفية من سطح الأرض وبقاء العيون الارتوازية في بعض المناطق إلى اليوم يجعلنا نتصور وفرة أكبر لهذه العيون في الماضي البعيد. فيمكن أن نتصور بدايات حفر الفقاقير كطريقة لتتبع منبع الماء حين تجف العين أو يتراجع منسوبها (Cornet 1953).

يتم حفر النفق من المنطقة المنخفضة نحو الأعلى على مقاطع متتالية يسمى كل واحد منها "النفاد" إلى أن يصل إلى عمق المياه الجوفية. يتم إنجاز الساقية في أرضية النفق ويضبط انحدارها بحيث لا يكون ضعيفا فيعطل انسياب المياه، ولا قويا فتتعرى الساقية بالانجراف. يتراوح عمق النفق بين بضعة أمتار وحوالي أربعين مترا، كما يتراوح طوله بين عدة مئات من الأمتار أو عدة كيلومترات، ونادرا ما تتعدى أطول الفقاقير 15 كم. يتراوح منسوب المياه من بضعة لترات لأكثر من خمسين لترا في الثانية، أي بمتوسط محدود لا يفي بكل حاجة المجتمع الواحي، هذا هو السر ربما في تعدد الفقاقير في الواحة الواحدة. يتم الحفر في طبقات رملية أو صخرية أو ترابية ولكل طبقة طرق في الحفر. وعند تراجع منسوب المياه، يمكن تمديد النفق وفق مساره أو بإنشاء نفق أو عدة أنفاق فرعية تسمى الكراع.

تحتاج الفقارة إلى إدارة محكمة لشؤونها في الحفر والصيانة والتوزيع. فهناك تخصصات مهنية مثل الحفارين والحمالين، والمنادي أو القوال، بالإضافة إلى مسؤول الفقارة يُدعى مقدم الفقارة يختاره الملاكون فيما بينهم. كما أن لكل فقارة خبير، أو خبيران أو أكثر للإمام الدائم بحالة الفقارة. يقوم الخبير بإعلام الملاك بالأحداث المهمة، كما يُقيم الأشغال اللازمة للصيانة. هناك مهنة أساسية أخرى هي مهنة الكيال الذي يقيس أسهم الماء بدقة كبيرة قد تستغرق يومين أو ثلاثة إن كانت الفقارة كبيرة. هذه المهنة لصعوبتها ولحدوثها عند مناسبات محددة فقط، يضطلع بها شخص واحد لعدة فقاقير أو لعدة واحات أحيانا. يرافق الكيال دائما الشهود من الملاك، والحساب الذي يحسب ويسجل أقساط الكيل على الأرض في البداية باستعمال لغة حساب محلية مستوحاة من خط التيفناغ (مقدم، 2008) تُبرمج عادة أشغال الصيانة مرتين في السنة، في فصل الربيع في شهر أبريل أو ماي، وفي الخريف في شهر سبتمبر أو أكتوبر. وهي أعمال دورية ومحدودة نسبيا تهدف إلى تنظيف النفق والسواقي وترميم ما يمكن أن يكون قد انهار من أجزائه.

هناك أشغال صيانة استعجالية تفرضا أحداث طارئة كانهيار جزء من النفق يؤدي إلى انحباس الماء. في هذه الحال يُعلن النفير داخل القصر مهما كان الوقت ليلاً أو نهاراً بحيث يخرج الجميع لمكان الانهيار الذي يحدده الخبير بعد أن يأخذوا أدوات العمل من فئوس وحبال وقفاف ومصابيح، تكون عادة هذه الأدوات مودعة في مخزن تحت مسؤولية مقدم الفقارة. لا تتم عملية إزالة الأتربة والرمال دون ضبط وتخطيط، فالماء المُحتسب يمكن أن يتحول إلى تيار جارف وقاتل. لذلك يتأكد الخبير من أن إخراج الأتربة يتم بصورة تدريجية ومتناسبة بما يجعل الماء المحتسب ينساب بالتوازي مع تسريح النفق من أعلى حتى مستوى الساقية. ولا يتوقف العمل حتى يعود انسياب الماء من جديد.

جرت العادة خاصة في كبرى الفقائير أن يخصص قسماً من الماء لتغطية أشغال الصيانة. يُستأجر الماء من بعض الأفراد مقابل أشغال معلومة من الصيانة الدورية. فإن صارت الأشغال فوق طاقتهم يستجدون بأهل الفقارة ويأتي الجميع للعمل، وعلى المعتذر استقدام من ينوبه أو تسديد أجر أيام العمل المطلوبة منه بالنظر لقسمة من الماء.

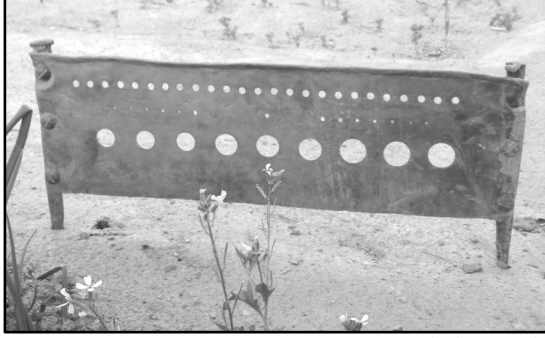
على عكس جميع أنظمة الري التي عرفتها الصحراء الجزائرية وحتى الأنظمة المماثلة لها في المشرق، لا تعتمد الفقارة التقسيم الزمني، بل تعتمد التقسيم الكمي لمنسوب المياه وفق أقساط تنطلق من وحدة أساسية تسمى في الغالب الحبة أو الثمن، ويتم تقسيمها على طريقة الذهب. الوحدة المعتمدة في تيميمون هي الثمن، لكن هناك استثناء في فقارة أوزدين التي تسمى وحدتها النوبة. توجد مع ذلك حالات نادرة للتقسيم الزمني كما في فقارة حنو بواحة تمنطيط جنوب مدينة أدرار، أو بعض واحات أخرى كما في تابلبالة ولحمر وبني عباس بولاية بشار. يكمن العناء الكبير لنظام التوزيع الكمي في ضبط التقسيم، ولكل مستهم بعد ذلك حظه المستقل من الماء يصله دون انقطاع بالليل والنهار، فيجمعه في حوضه (الماجن) ليسقي به أول النهار. ميزة التقسيم أنه يجنب الأهالي احتمالات الاختلاف حول التقسيمات الزمنية التي لم تكن بالدقة الكافية، لا سيما مع ارتفاع عدد المستهمين، وتغير طول الليل والنهار بين الفصول الأربعة.

تستعمل في القياس لوحة كانت قديماً من الخشب أو الفخار، وفي الغالب الآن من النحاس وتدعى عادة الشقفة أو الحلافة (الشكل 2) وبها كل أنواع الثقوب، كل ثقب يعبر عن قدر معين بحيث تُختار الثقوب حسب مقدار القسمة بحصى في البداية كل كمية الماء، وذلك بمرورها عبر العدد الكافي من الثقوب دون أن تُطفح. يضبط حينئذ قدر كل سهم في ساقينه بنفس النسبة من المجموع وفق التقسيم المقيد في السجل المسمى زمام الفقارة، وهكذا حتى تضبط كل السواقي. تعاد العملية حتى يضبط الكيال تقسيم القصريات الفرعية وأقساط كل المستهمين في الفقارة. في العادة لكل فقارة لوحتها تجنبا لاختلاف المقادير من ثقوب شقفة لأخرى.

تسجل المعاملات تباعاً في زمام الفقائير الذي يبقى تحت مسؤولية أحد الأعيان الذي تختاره الجماعة. كما يتم تسجيل كل ما يطرأ من تغيير في سهم المالك، أو تقسيم تركته على ورثته، أو دخول مالك جديد بعد أشغال توسعة مثلاً. ويمكن لمالك نقل سهمه أو بعضاً منه من ساقية لأخرى أو من فقارة لأخرى. فقد لاحظنا حالات نقل أقساط ماء من أمقان إلى فقائير في تيميمون وأولاد سعيد وحتى واحة كالي. والمثير أن القسط يذكر وفق الوحدة

المعتمدة في الفقارة المنقولة إليها. فإذا كان النقل لفقارة أوزدين بتيميمون، فتعتمد وحدة النوبة، وإذا كان النقل لفقارة برّاح مثلا في واحة أولاد سعيد، فتعتمد الحبة.

الشكل 2 : الحلافة أو لوحة تقسيم مياه فقارة أمقان بتيميمون.



المصدر : المؤلف

تكتب الإضافات على الحاشية أو في وريقات صغيرة تنقل بعدها في صفحات السجل . عند تعدد الإضافات، تعاد الكتابة في قيد جديد بنفس السجل أو في سجل جديد. في إطار معاييرنا الميدانية، استطعنا أن نجد أربع تسجيلات لزامم فقارة "أمقان" يرجع أقدمها لسنة 1921 وأخرها لسنة 1998، وبقيت التغييرات تدون على الحواشي إلى غاية نهاية الثمانينيات حيث لم نعثر على وريقات بتاريخ لاحق. توضع الزمامات بدار أولحاج التي تسمى بالأمازيغية "أخبو ان تغوني" والتي تجتمع فيها جماعة القصر. ولا تفتح السجلات إلا بحضور عدد لا يقل عن ثلاثة من أعيان الواحة.

لم نقف على ما يلغي تفرد الفقاقير بنمط القسمة بالمنسوب على عكس أغلبية المناطق إلا ما تعلق بتقسيم مياه فيضان الأودية كما في وادي ميزاب أو تفرجات فم الغرزة بواحة سيدي عقبة وضواحيها بمنطقة الزيبان ببسكرة، لكنها تقسيمات بين الواحات والأحياء بحيث يعتمد بعدها التقسيم الزمني لأقساط المستهين. والجميل في نظام القسمة بالمنسوب أنه يتيح قسمة عادلة لا تتأثر بالعوامل المناخية كما في القسمة الزمنية القائمة على مواقع النجوم والشمس التي تختلف من فصل لآخر. والدليل أن في تلك المناطق ما إن صارت الساعات متاحة للاستعمال الواسع حتى اعتمدت مكان أنماط القياس التقليدية. في حين بقيت قسمة الشقفة سارية إلى اليوم لا يرى الأهالي لها بديلا رغم التطور التكنولوجي. وقد أدى تراجع دور الفقارة إلى ضمور هذه السمة إلى حد ما، إلا أن الناس لا يزالون معتادين بها ويشتكون من قلة الاعتناء والمحافظة على هذه الخبرات العريقة.

2.4. السمات القانونية

تستمد القواعد القانونية إجمالاً من الأحكام الإسلامية، وتحديدًا من المذهب المالكي (بن زينة 2004، حرمة 2008)، وهذا ليس حكرًا على فقارة بعينها. أهم هذه الأحكام ما يتعلق بالميراث والوقف، ويقوم على ضبط الأحكام والفتاوى أئمة وقضاة يرجع الناس إليهم في فض المنازعات. استمر هذا التقليد أثناء الحقبة الاستعمارية التي أبقت على القضاء المحلي، واعتمدت له أشكالًا تربطه بسلطة الاحتلال (البكري 2005). بعد الاستقلال بقي الناس يرجعون للعلماء المحليين. وقد سمح تراكم الجهد الفقهي بنشأة فقه اختص بالفقاهير يسمى فقه النوازل. ومن العلماء الذين برعوا فيه، الشيخ محمد بن عبد الرحمان البلبالي (1828-1752) الذي ألف كتابًا جمع فيه فتاواه وفتاوى علماء آخرين (البلبالي 1752). والشيخ بن بادي الكونتي الذي ألف منظومة شعرية تنيف عن المائة والسبعين بيتًا (الكونتي 1968). ويدعم هذا الجهد كل التراث الفقهي الذي خص المياه منذ فجر الإسلام وإن لم يتم تصنيفه في كتب بعينها إلا في العصور المتأخرة (المصري 1999، و. Faruqi et Al 2003).

يمكن إجمال هذه القواعد فيما يلي:

- الماء مورد مشاع ومشارك بين الناس، وبهذا المفهوم لا تقع فيه المضاربة التجارية.
- الإنسان خليفة الله في الأرض، فيجب عليه رعاية مواردها وعدم إفسادها بما فيها الماء، الشروب وغير الشروب.
- للإنسان أن يتملك استعمال المياه إذا قام بأعمال الجمع والجلب وتهيئة الأسباب لذلك، في هذه الحالة يمكنه تسعير الماء بما يغطي مصاريفه وأتعابه دون مضاربة.
- الحاجة إلى الماء مرتبة بحسب الأولوية. أولها حاجة الإنسان، ثم الحيوان (الشرب)، ثم النباتات (السقي).
- للإنسان حاجة عادية لا يمكن أداؤها إلا من الماء المشاع، أو مما زاد عن حاجة المالك. وله حاجة حيوية، عند العطش المفضي إلى الهلاك، حينئذ تؤدى هذه الحاجة ولو من حاجة المالك فيما يحوز، إلا إذا صار هذا الأخير في نفس الحاجة الملحة ولا يكفي ما يحوزه من ماء إلا بقدر نجاته.
- الحق في الارتفاق، أو الحق في الحيز الفضائي الذي يحمي المورد، وهو الحريم الذي لا يمكن بدونه استعمال المياه للشرب أو السقي وهو العطن. كما يدخل في حق الارتفاق مد القنوات والمجاري والمرور عبر أرض الغير، أو المرور إلى مورد الماء إن لم يكن الفضاء متصلًا بملك الحائز.
- حماية المياه من التلف والتلوث وكل ما من شأنه أن يحدث ضررًا فيها أو في حقوق استعمال الناس لها.
- من تبعات هذه القواعد القانونية أن للفقارة حيزًا يحميها يسمى في كل الفقه الإسلامي بالحريم الذيلا يجوز التعدي عليه، وعلى المتسبب في الضرر القيام بالتعويض. فلا يتم مثلاً حفر فقارة جديدة إلا بمسافة معينة. وإن حُفرت ونقص الماء في فقارة قائمة، وجب على أهل الفقارة الجديدة تعويض ما نقص من الماء. ولا تزال هذه السمة القانونية جارية بين الناس ولها المرجعية عند التخاصم، ولا يتم اللجوء إلى المحاكم إلا عند عجز الاحتكام إليها أو إصرار أحد الطرفين على عدم الاعتداد بها. وجرت العادة في الحالات التي تصل إلى المحاكم أن يُستأنس بالأحكام التقليدية الخاصة بالفقارة.

3.4. السمات الاقتصادية والاجتماعية

لم تعرف المنطقة نظاما للري واسع الاستعمال قبل نظام الفقارة الذي يكون قد استغرق زما معتبرا ليتبلور في الصورة التي عُرف بها منذ القرن السادس عشر. يمكن القول أن نظام الفقارة، بما يوفره من موارد سقي دائمة وتغطية مستلزمات العيش المستقر، هو الذي أتاح التحول الكبير من البداوة المُنتقلة إلى المزارعة والاستقرار. فأرست الفقارة نمطا اقتصاديا يجمع بين النشاط الفلاحي-الحرفي والنشاط التجاري من خلال رحلة القوافل بين السودان في الجنوب وبلدان الساحل في الشمال.

من السمات الاقتصادية لنظام الفقارة، الظهور المبكر نسبيا لمؤسسة تسيير الفقارة على نمط الشركة ذات الأسهم، بحيث يستهم الملاك في الماء وفي جهود الصيانة. وهو نمط يتيح التوسع باستقطاب استثمارات جديدة على أساس الشراكة وتقاسم الفائض من المياه. كان لهذا النظام أثرا فعالا في جلب المستثمرين حتى من خارج الأهالي حينما دخل بعض الوافدين من وادي ميزاب وقبائل الشعابنة منذ أواسط القرن العشرين حسب ما يشير به زمام الفقارة. فاستطاع هذا النمط التساهمي ضمان دوام السعي للحفاظ على الفقارة وتوسيعتها حتى عندما تَصْغُر يد الأهالي على ذلك.

تختلف تسمية وحدة الماء الأساسية من "الحبة" في منطقة أولاد سعيد شمال تيميمون، إلى "الثلث" أو "النوبة" في تيميمون، أو "الماجن" في منطقة لدول، أو "الصبع" في منطقة شاروين، أو "العود" في منطقة تيناركوك، أو "الخرقة" في منطقة الأوقروت. لكن تقسيم الوحدة يكون دائما بالقيراط وقيراط القيراط كما في الذهب. ونظرا لاختلاف منسوب الفقارة بين الصيف والشتاء أو انحسار المياه الجوفية، فإن نظام القسمة يوزع الزيادة والنقصان بشكل متناسب. ولا يتغير إلا المنسوب الفعلي. لذلك يفرق الأهالي بين منسوب القسمة كما سجل في الزمام أول مرة وهو ما يدعى بالمحل أو المعبودة (ثلث محل أو قيراط محل) والمنسوب الفعلي الذي يتم قياسه من جديد والذي يدعى بالمزكي أو بالزريق (ثلث مزكي أو قيراط مزكي). وتسمى عملية إعادة الكيل بالتركية. ويقيد في الزمام عند كل عملية كيل الحساب المحل والحساب المزكي.

سمحت الفقارة بظهور مجموعة من الحرف الخاصة بها. كما ظهرت جِرفٌ أخرى كصناعة الحبال والقفاف، وصناعة الأمشاط والسواقي من الحجارة، وحرفة الحدادة التي توفر صنع وصيانة الأدوات المعدنية القليلة كالفؤوس والمناكير والمطارق. كما انطبع الإنتاج الفلاحي بنمط السقي بتوزيع الماء خلال السنة وفق واجب الحاجة بين النخيل والحبوب والبقول. يروي الأهالي أن الخضار كانت في متناول الجميع لدرجة أنها كانت لا تباع في السوق. ويفتخر الأهالي أنه رغم شطف العيش والتشغف الدائم لم تكن تعرف المنطقة المتسولين، كدلالة على صحة النمط الاقتصادي المحلي الذي دام قرونا.

يقوم الاقتصاد الواحي أساسا على الزراعة المسقية. وتكمن أهمية المياه في استقلال ملكيتها عن ملكية الأرض أو النخيل. هذه الاستقلالية لا تمنع علاقة التأثيرية بين هذه الملكيات نظرا لضرورة تكاملها. يمكن لصاحب الأرض أن يستعمل قسط ماء غيره لقاء تقاسم المنتوج، كما يمكن للمساهم الجديد في إنماء الفقارة أن يستصلح أرضا جديدة ويغرسها نخيلا

ويسقيها بقسط الماء الذي حازه. في هذه الحالات يمكن القول أن ملكية الماء تفضي إلى ملكية الأرض والنخيل، وبصورة أعم تبقى ملكية الأرض تابعة لملكية الماء.

ساعد التكامل بين الزراعة والتجارة في استجلاب أعداد من العبيد من بلاد السودان للعمل في الفقارة والبساتين، مما هوّن من تكاليف إدارة الفقارة لقرون. وقد انطبعت الفقارة بالهيكل الاجتماعي القائمة على طبقات الأشراف والمرابطين والأهالي والحراثين والعبيد بحيث يتوزعون على أنواع الأعمال والأنشطة الخاصة بالفقارة. لكن لم يكن لإلغاء الرق أثرا كبيرا على الفقارة في تيميمون ربما بسبب اشتغال الأهالي أنفسهم وارتباطهم الوثيق بأرضهم ونمط حياتهم. من ناحية أخرى، يسهل تلمس السمات الاجتماعية في توزيع أسهم الفقارة المقيدة في الزمام (الجدول 3).

الجدول 3: أنواع الأسهم في مياه فقارة أمقان بحسب ما في قيد زمام الفقارة.

نوع سهم الماء	الشرح
الفقارة مستثمرة	أرباب الفقارة
	حقوق الفقارة لتغطية مستلزمات الصيانة
	عائد التوسعة
	عائد المناصفة مع المستثمرين
معاملات تجارية	الكيل
	تسدّد من حقوق الفقارة
	الحساب
	تسدّد من حقوق الفقارة
معاملات تجارية وغير اجتماعية	البيع
	معاملات البيع أو الشراء أو الإرث
	التعويض
	تحويل حقوق من ساقية أو فقارة لأخرى
معاملات اجتماعية أو خاصة	العطية
	عن حق أو ضرر في ماء، أو أرض، أو عقار
	الهيئة أو الوصية
	تجميد الملكية حماية لها من أية معاملات
معاملات اجتماعية أو خاصة	الثلث
	ثلث التركة تخصصه العائلة لأعمال البر
	الصدقة
	حصة يخصها المالك لأعمال البر
معاملات اجتماعية أو خاصة	المؤن
	كجزء من أجره
	معلم القرآن
	كجزء من أجره
معاملات اجتماعية أو خاصة	المدرسة
	لتغطية بعض مستلزمات تعليم القرآن
	عشاء القبر
	ذكرى سنوية للترحم على جد أو جدة
معاملات اجتماعية أو خاصة	المسجد
	لقيام بشؤونه ومستلزماته
	قناديل المسجد
	لإضاءته ليلا بين صلاتي المغرب والعشاء
معاملات اجتماعية أو خاصة	المصلون
	لقاء مستلزمات الوضوء مثلا
	الزوايا والمحاضر
	لقيام ببعض متطلباتها
معاملات اجتماعية أو خاصة	الأولياء
	لتغطية جانب من التقاليد المرتبطة بهم
الربعية	نوع من الطقوس تؤدي لبعض الأولياء

المصدر : المؤلف.

يُلاحظ في زمام الفقارة كثرة المعاملات من بيع أو هبة أو نقل للأقساط بصورة كلية أو جزئية، كما تظهر أسهم النساء بصورة لافتة على أكثر من صعيد. لقد اخترنا مقارنة طبيعة الأسهم، بغض النظر عن مقدار السهم من الماء، بين أقدم قيد لسنة 1921 وآخر قيد طالعهنا

في الزمام¹ لسنة 1959. وجعلنا المقارنة بين الأسهم المملوكة التي يتصرف فيها الخواص بصورة فردية أو جماعية، وأسهم الأوقاف الاجتماعية كالثالث والصدقة وعشاء القبر والمدارس وأجور المعلمين، وتلك الخاصة بالشعائر كالمساجد والزوايا والمحاضر وطقوس الأولياء والصالحين. كما أفرنا اعتبارا خاص لأسهم النساء (الجدول 4). (يتضح من المقارنة أن الأسهم زادت من حيث العدد بحيث انتقل العدد الإجمالي من 199 سهم إلى 232 في ظرف 28 سنة. وتظهر أهمية الأسهم المملوكة أو الخاصة رغم تراجعها النسبي بين 1921 (72%) ، و 1959 (64). %) مع ذلك، تبقى الأسهم ذات الطابع العام مهمة، بل تزايدت نسبتها من 27 % سنة 1921 إلى ما يقارب 36 % سنة 1959. وعلى اعتبار أن الأسهم الخاصة الجماعية لا تستثني النساء، فإن الأسهم المخصصة للنساء دون غيرهن تبقى ذات أهمية، بحيث انتقلت نسبيا من 18 % إلى 21.21 %.

الجدول 4: فقارة أمقان، توزيع الأسهم بحسب طبيعتها 1921 وقيد 1959

طبيعة الأسهم	قيد 1921	قيد 1959
مجموع الأسهم	199	232
الأسهم المملوكة	145	149
منها	70	75
الأسهم الفردية رجال	18	31
أسهم أوقاف الشعائر	36	52
أسهم الأوقاف الاجتماعية	8	15
الثالث والصدقة	28	37
منها	9	16
عشاء القبر نساء	36	49
أسهم النساء	54	83
الأسهم ذات الطابع العام	72.86 %	64.22 %
نسبة الأسهم المملوكة (%)	27.14 %	35.78 %
الأسهم ذات الطابع العام	18.09 %	21.12 %
نسبة أسهم النساء		

المصدر : المؤلف

يبرز الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع من خلال إسهامها في الحياة الاقتصادية على عكس النسوة في مناطق مختلفة من الوطن كانت تمنع فيها المرأة حينها من الميراث بحجة توقيف الملكية على العرش أو العائلة الكبيرة. وتتعلق السمة الثانية بأهمية الأسهم ذات الطابع العام، لا سيما إذا أضفنا لها الأسهم المملوكة غير الفردية (تسيير جماعي) بحيث تصير النسبة حينها 48.24 % في 1921، و 53.02 % في 1959. وهو أمر يساهم في بقاء الفقارة مرفقا جماعيا يقتضي التعاون وتقاسم الفرص والتحديات.

¹ - بعد هذا القيد ليس هناك قيد آخر على هذا النمط. حاول الملاك كتابة قيد جديد بعد إلغاء مصادرات الثورة الزراعية، لكنهم لم يفلحوا. وبقي الحال على ذلك حتى جمعت المعاملات سنة 2009 في إطار أعمال صيانة السواقي، بتمويل الجمعية الفرنسية (Un-Terre-Agir)، لكن على غير الطريقة المعتمدة في كتابة القيد، بل مجرد قائمة بأسماء وأسهم مياه دون تفصيل.

من ناحية أخرى، تعد التوزيعة من التقاليد المشتركة لكل بلاد المغرب، ويقابلها في بلاد الشام نظام العينة. وهو عملٌ تطوعي جماعي يهدف إلى إنجاز مصلحة جماعية أو فردية، كبناء أو ترميم المسجد، أو جدار القصر وجُرفه، أو مساعدة عائلة على بناء بيتها، أو إنقاذ الفقارة عند الإنهيار. وقد أخذت توزيعة الفقارة خصوصيتها لجملة أسباب منها استقلالها كعرفٍ محلي بحكم خصوصية الأشغال جُهْدًا وخبرةً وتجهيزًا. ومنها كذلك كثرة المشاركين فيها، والتنظيم الذي يميزها، وارتباطها بأوقات معلومة، وأخيرًا اشتراك النساء في الأشغال بجلب قلال الماء لرش التربة أو الرمل المُستخرَج حتى لا ينجرَف ثانية.

يمكن أن نستنتج أيضًا العلاقة بين هيكلية ملكية الماء وطبيعة العادات والتقاليد. فللمسجد والمدرسة نصيبٌ ثابت من الماء، وكذلك للإمام والطالب، ولمصالح أخرى موقوفة، وحتى للوليمة السنوية لبعض الأعيان المتوفين وتسمى عشاء القبر. كل ذلك مدون في الزمام بأقسطه المعلومة. كما أن أكثر الناس ثراءً هم أكبر الناس حيازة للماء، وكما يجتمع الناس في حياتهم بحسب أنسابهم وقراباتهم فهم يجتمعون عادة في ساقية واحدة (الشكل 6). كما ارتبطت مواعيد الأفراح والولائم بفصل الربيع حيث تنتضج المحاصيل المختلفة فتتيح للأهالي إقامة أعراسهم وولائمهم.

4.4. السمات الفضائية والعمرانية

للفقارة أثرٌ ظاهر في البنية العامة لشغل الفضاء. يخرج ماء الفقارة للسطح عند نقطة معينة يبدأ عندها التوزيع، هذا يعني أن موقع القصر والغابة محددٌ بموقع الفقارة. يبقى فضاء مرور النفق خاليًا عادة من البناء، يليه فضاء القصر الذي يلزم عادة القصيرية الأم والسواقي الأولى، يلي ذلك فضاء الغابة مع باقي تفريعات السواقي. تأخذ الفقارة اتجاهها بحسب طبيعة تواجد المياه في جوف الأرض. ونظرًا لموقع المنطقة على السفوح المحيطة بهضبة التادمايت، تأخذ خطوط أنفاق الفقاقير اتجاهًا شعاعيًا ينطلق من مركز الهضبة وينتهي برسم خط شبه دائري لمواقع الواحات) الخريطة 3).

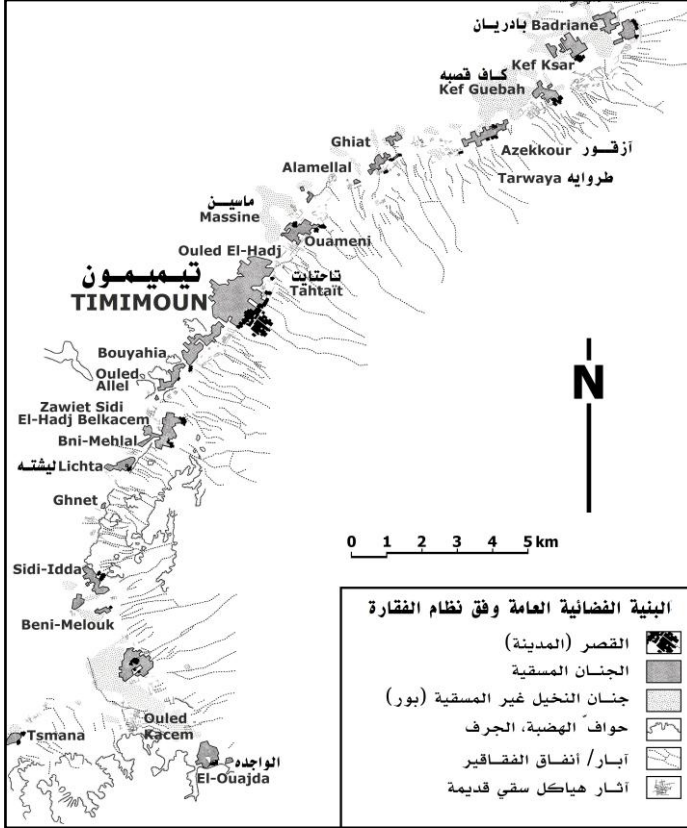
يحدث أن ينخفض مستوى المياه بسبب الاستغلال، فيخفض المزارعون ساقية النفق بما يسمح باستمرار تدفق الماء، أو يمددون في طول النفق من الأعلى كما سبق ذكره. عندما يصل الانخفاض لمستوى أقل من مستوى السواقي تضطر الواحة للانزلاق نحو المنخفض، وقد ينزلق معها القصر ممتدًا في الحداثق المتاخمة له بعد أن صارت أعلى من مستوى انسياب الماء. لا يحدث هذا إلا بعد مرور وقت طويل نسبيًا وبصفة نادرة إلى حد ما، ويعضد هذا الرأي استقرار صورة الخط العرضي الذي ترسمه الواحات.

يبين هذا الانزلاق الطولي في اتجاه المنخفض والتوسع العرضي بتعدد وترادف الفقاقير والقصور، يأخذ الفضاء شكلًا متعامدًا بين اتجاه الماء واتجاه بناء القصور، فيكون الانزلاق في اتجاه الماء والتوسع في الاتجاه المتعامد. أصعب حالة هي فقدان الماء نهائيًا حيث يصير الانزلاق في اتجاه الماء دون فائدة. عندها تنتقل الواحة إلى مكان يتوفر على الماء بحفر فقارة جديدة.

يظهر فضاء القصور أو الأحياء السكنية جملة من الخصائص منها مثلًا موقع المساجد عند مرور السواقي الكبرى، ويقع قرب المسجد حمام أو مخادع للوضوء. يمكن أن تكون هذه

المخادع ملكا لأحد الخواص بينها لراحة المصلين مقابل استغلال الفضلات لاستعمالها كسماد للحدائق. تنهياً كذلك على كبرى السواقي مغاسل عمومية وهي فضاءات نسوية بالأساس. وفي حين يستعمل الطوب المصنوع من التربة أو الرمل المخلوط بالطين لبناء المنازل، يُخصص استعمال الحجارة لأشغال الفقارة حيث تُصنع أمشاط القصرية من حجارة التافرة اللينة نسبياً، وتصنع السواقي وفتحات الأحواض أو الماجن من حجارة أكثر صلابة.

الخريطة 3 : تأثير الفقارة في الهيكل العام للإقليم



تم إعداد الرسم استناداً إلى أعمال (Echallier 1972)

من ناحية أخرى ونظراً لمظاهر التعمير التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين مع بداية الاحتلال، صار حريم الفقارة سارياً على البناءات كذلك. بحيث توقفت البناءات عند حدود فقارة أمغير ثم تجاوزتها تاركة فضاء شارع عريض سمي بعد ذلك بشارع الأمير عبد القادر. ولما وصل التعمير في ثمانينات القرن العشرين إلى تخوم فقارة أمقان تكرر نفس

الأمر فجاء الشارع العريض الثاني الذي لا يزال يحمل اسم حي بلباي المتاخم له (الخريطة 4). فصار المدينة مهيكلة بالشارع الرئيسي الأول الذي يفصل فضاء القصر والواحة عن الفضاء الذي هيأه الاحتلال وهو شارع أول نوفمبر. ويقطعه شارعان عريضان يمتدان في حيز التعمير لما بعد الاستقلال وكلاهما يوافق إحدى الفقارتين الرئيسيتين "أمقان" و"أمغير".

الخريطة 4. انطباع التعمير بحريم الفقاقير في النسيج الحضري من فترة الاحتلال إلى فترة الثمانينيات.



المصدر : دحمان 2015

5.4. السمات الثقافية

من الجوانب الحرية بالاهتمام أن منطقة الفقاقير تقع في حيز جغرافي لا تزال مظاهر الثقافة الأمازيغية قائمة فيه. وقد دخلت العربية هذه المناطق مع وصول الإسلام إليها، فصار العربية متداولة في الطقوس الدينية. لا ندرى سبب اضمحلال الكتابة الأمازيغية التي بقيت بعض شواهدا آثارا على بعض الصخور. ولعل طبيعة الإسلام كدين مهيم على مظاهر الحياة مهدت لاستعمال أوسع للغة العربية في الكتابة. مع ذلك، بقيت بعض آثار الكتابة الأمازيغية تستعمل في الحساب الأني لقسمة المياه) مقدم، (2008)

ولقرون متعاقبة استمرت المزوجة بين العربية والزناتية من خلال الفقارة كذلك. فالفقارة لها اسمها الزناتي وهو "إيفلي"، وكذلك البئر "تانوت"، وآخر النفق 'أغوسرو"، والحبال المستعملة في استخراج الأتربة" إيدش"، أو فتحة الماجن" أنفيف". "بل حتى الفقارة الصغيرة لها اسم خاص" أسام". "لهذا يمكن اعتبار كل الأسماء والمصطلحات الزناتية تراثا غير مادي للفقارة ضمن تراث ثقافي أشمل.

تصاحب عادةً أشغال الفقارة أذكار وأهازيج تضبط إيقاع الحركات الجماعية للعاملين، وتستعمل العربية والزنازية على حدٍ سواء، في أشغال الفقارة أو في غيرها كالولائم والمناسبات الكبرى مثل احتفالات أسبوع المولد النبوي الشريف التي صُنفت شهر ديسمبر 2015، على غرار أذكار الأهليل، على القائمة التمثيلية للتراث العالمي الثقافي غير المادي (Unesco-ICH 2015). وهناك بعض الأذكار وُضعت خصيصاً للفقارة لرفع همّة العاملين وتحفيزهم. تزرخ المنطقة بالكثير من الأمثال المحلية تقتبس تصويرها من الماء أو الفقارة. مثال ذلك المثل الزناتي القائل: "مِثْلُ القيراط يُكْتَبُ في القسمة ولا يُرى بالعين" أي القيراط الذي يكتب في القسمة لا يكاد مائه يظهر للعيان لِقَلْتَه، وهو مثل زناتي يرادف المثل العربي: "تَسْمَعُ له جَعْجَعَةٌ ولا تُرى له طَحِينًا". مثال آخر يقول: "كالذي يعجن خبزه في فتحة الماجن"، كناية عن التبذير وهدر الموارد، أو المثل القائل: "أكل الدود ماجنه"، أي لم يتعهد ماجنه (حوضه) بالصيانة، فكثرت فيه ثقوب التود فصار لا يحفظ الماء، وهذا كناية عن الذي كان حبله على الغارب. كل هذه الأمثلة التي تستقي تصويرها من نظام الفقارة تشكل سمة أخرى للتراث غير المادي للفقارة.

كما أن للفقارة سمات أخلاقية يتعارف عليها الناس، فالأشغال في الأجزاء المشتركة من الفقارة لا ينتدرا أحداً بمفرده بل يتفق الناس على موعدٍ يحضر فيه الجميع لإنجاز المتفق عليه، سواء كان مجرد تنظيف أو إعادة كيل أفساط الماء. كذلك، لا يتصدى أحدٌ من الملاك ليقوم بأي عمل بالقصرية عدا الكيال الذي يكيل الماء أو الخبير، كما يحرم على أي كان أن يقوم بتنظيف عيونه في المشط ولا حتى أن يحدش صخرتها بظفره، فقد يكون ذلك سبباً في خصومة أو يؤدي إلى استدعاء الكيال من جديد. من العرف أيضاً أن الأرض التي بها القصرية، رئيسية كانت أو فرعية، تبقى ملكية مشتركة أو مفتوحة للشركاء، فاحترام ملكية الغير لا تمنع من المرور أو الشرب من الساقية عند الحاجة. وهناك فقارة غير بعيدة عن فقارة "أماقن" تدعى "زي عثمان" معروفة بمائها العذب، ويقتضي العرف ممن يشرب منها أن يعقد عقدة في ورقة من سعف النخيل المحيط بها.

استلهمت الفقارة بعض الكتاب الذين كتبوا عنها على غرار كتابات ضباط الاحتلال التي تشير كلها إلى هذا النظام العجيب من حيث طريقة جلبه للماء وطريقة توزيعه. وقد استلهم الكاتبة الفرنسية إيزابل أيبهارت (Eberhardt 1920) لكتابة قصة عاطفية بين جندي فرنسي وفتاة محلية كان يرمقها لما تأتي لتغرف الماء من ساقية الفقارة، فعنونت القصة: "الفقارة" وجعلتها في آخر الكتاب.

تستصحب الفقارة منظومة نباتية وحيوانية معينة، إذ يوفر استمرار تدفق الماء في أجواء حارة باجتماع شروط الحياة لجملة من الحيوانات والنباتات. فهناك أنواع من الأسماك والديدان تحيا في السواقي وأنواع من النباتات على حوافها، وكذا أنواع من الطيور المهاجرة تزور المنطقة في كل ربيع.

ويفخر الأهالي بأن الفقارة ترمز لتاريخهم وهويتهم، يعتبرونها هي حياتهم وشخصيتهم، فهي التي حفظتهم من نوائب الدهر لقرون، وكانت دوماً بلطف هوائها ملاذاً من حر الصيف، ووفرت المخبأ الآمن للمجاهدين من عيون وأسلحة الجيش الفرنسي إبان حرب التحرير. ورغم طغيان مياه الأبار العميقة هذه الأيام، يحرص الأهالي على ماء الفقارة الذي لا ينقطع بانقطاع الكهرباء أو توقّف المضخة الكهربائية لعطب ما.

5. المساعدة العمومية الأخيرة، برنامج إعادة الإحياء

عند انسداد نفق الفقارة عقب فيضانات سنة 2004، تعالت الأصوات من جمعيات الفقاقير، ومن المجتمع أيضا، داعية إلى ضرورة حماية الفقارة كتراث يرمز لتاريخ المنطقة ويحمي خصوصيتها. ساهم في ذلك جيل جديد من المتعلمين والشباب الجامعي، وكان لذلك صده في وسائل الإعلام محليا ودوليا وعلى مدونات الأنترنت بمساهمة بعض الأجانب الذين زاروا المنطقة أو عملوا بها في السابق.

تم تسجيل عمليتين قطاعيتين لصيانة الفقاقير بولاية أدرار خلال موازنة سنة 2007 بغلاف إجمالي قدره 400 مليون دج. تم اعتماد جملة من القواعد توخيا للفعالية، منها تعيين الفقاقير من البلديات وإعداد كشف وصفي وكمي للأشغال بمعية خبير الفقارة وتحت إشراف مصالح الري. وأمام رفض ملاكي الفقاقير من أن يدخل الأنفاق المقاولون أو عمالهم، تم الاتفاق على أن تكون العمال من الأهالي الذين سبق لهم أن اشتغلوا في أعمال الصيانة. تلت هاتين العمليتين عمليات أخرى بمديرية الموارد المائية سنة 2010 و 2011 وعملية أخرى سنة 2013. كما أن هناك عمليات أخرى برمجت من مديرية الغابات سنوات 2009 إلى 2013، وعمليات سبشرع في إنجازها أو هي قيد الإنجاز بوكالة التنمية الاجتماعية عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي.

ضمن عمليات 2007 لمديرية الموارد المائية، وقع الاختيار في تميمون على فقارتي أمقان وأزقور. ساهم الخبير الحاج بولال في إعداد كشف الأشغال، وعينت للإنجاز المقاول التي يشرف عليها الحاج محمد بن جعوان. تم إبرام الصفقة بداية جوان 2009 بغلاف مالي قدره 25.7 مليون دج على أن تنطلق الأشغال في شهر سبتمبر 2009 لمدة حددت بستة أشهر. الحاج بن جعوان ابن المنطقة ومن ملاكي الفقارة، وسبق له أن أنجز مع مصالح الفلاحة صيانة فقارة "تعلو" التي كانت أقل شأنا من فقارة "أمقان". عند الإنجاز، تم اكتشاف حالات تدهور أكبر مما تم وصفه عند الإعداد. يُعزى ذلك لعدم دقة توصيف الأشغال وهو ما لم ينفه المقاول، أو إمكانية حدوث تدهور إضافي حل بالنفق بعد المعاينة، أو السببان معا. فامتدت فترة الإنجاز ثلاثة أضعاف ما حُدد في الوصف.

أثناء الإعداد للعملية، وبمبادرة من السيد محمد الشريف صاولي أحد الملاك وجاك فودارزك، أستاذ فرنسي سبق له أن عمل بالمدرسة الثانوية بتميمون، قامت جمعية من شمال فرنسا بمبادرة لتمويل أشغال صيانة سواقي الفقارة بالتنسيق مع جمعية فقارة أمقان (Un-Terre-Agir 2010) تغطي الأشغال إعادة تهيئة القصيرية الأم، ثم السواقي الرئيسية الأربعة المتفرعة منها. أرادت الجمعية أن تكون مبادرتها مكملة للجهود العمومية فيرمجت أعمالها من شهر فبراير إلى شهر جويلية 2010 على أساس أن مياه الفقارة ستتدفق من جديد عند انتهاء الصيانة فتجد السواقي مهياة. حُصص للعملية غلاف قدره عشرين ألف يورو، صرف تسعة أعشاره في أجور حوالي تسعين عاملا. صادفت أعمال الجمعية بعض العقبات فتطلت الأشغال ولم يكف الغلاف لإنجاز كل ما كان مبرمجا.

في شهر أغسطس من سنة 2011 بدأت المياه تتدفق من جديد بمنسوب محدود) الشكل 3، فلم تجد كل السواقي مهية. فتم توجيه المنسوب، الذي لما يتم قياسه بعد، إلى إحدى السواقي الأربعة التي تمد القصيرية الفرعية آث عمران (الشكل 4. (كانت أشغال تسريح

النفق من الرمال قد توقفت حينها على مسافة 75 متر من مكان احتباس الماء. صعوبة الأشغال جعلت المقاول يطالب بميزانية إضافية لإتمام الأشغال. ومنذ شهر مارس 2012 لوحظ بعض النشاط الزراعي بدأ يذب من جديد مع السواقي المتفرعة في المنطقة المحاذية للقصرية الفرعية المسماة آث عمران، لكن التدهور لا يزال كبيرا، فالنفق لا يزال مسدودا وعملية إعادة إحياء النخيل التي جفت عروقها سيحتاج إلى جهود أكبر من مجرد زرع الحبوب والخضار .

الشكل 3 : قصرية أمقان بين مارس 2010 وبعد أشغال الترميم الأولى.



المصدر : المؤلف.

الشكل 4 : قصرية آث عمران الفرعية، هي الوحيدة التي يجري فيها الماء من جديد منذ عام 2011 على إثر عملية الترميم.



المصدر : المؤلف.

أمام استمرار التعمير الذي بدأ يطال نفق الفقارة منذ بداية الثمانينات، وتوقف الصيانة، وتعطل مشروع إعادة الإحياء، ظهرت مشاكل أخرى تمثلت في انهيار أجزاء أخرى من النفق وسد بعض المواطنين لبعض الآبار خوفا من تأثيرها على بناياتهم التي شيدت في حريم الفقارة، بالإضافة لتراجع احترام الفقارة ورمي القاذورات في الآبار. أدى ذلك بجمعية الفقارة إلى أن تطلب سنة 2013 تسجيل ميزانية إضافية بما يسمح بتسريح النفق على طول إجمالي قدره ألف متر، أي بزيادة ثمانمائة وخمسين مترا عن المسافة التي تبقت عند تعطل المشروع الأول. تمت الاستجابة للطلب واستأنفت أشغال الترميم في إطار العملية الثانية، حيث أبرمت صفقة الأشغال مع نفس المقاول بميزانية قدرت بحوالي 7.27 مليون دينار جزائري. انتهت الأشغال مع نهاية 2015 دون أن يتعاضم منسوب المياه.

6. أهم الملاحظات

رأينا كيف عاشت فقارة "أمقان" حالة نمو واستقرار لإثني عشر قرنا تجاوبت فيها مع الفضاء الواسع في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والعمرائية. كانت أكبر التحديات ولا تزال موت الفقارة، لكن استطاعت الفقارة أن تستمر في الحياة مع احتمال أن تكون قد شهدت هذه الفترة تغييرا في نظام تقسيم المياه على فرضية التطور الديمغرافي الذي شهدته المنطقة منذ القرن السادس عشر. ثم رأينا كيف تطورت الفقارة في قرنها الثالث عشر مع الظروف التي سادت خلال الاحتلال وبعد الاستقلال، وكيف استطاعت أن تتكيف أحيانا وأن تتأثر أحيانا أخرى إلى درجة الموت. ثم رأينا كيف أن عملية إعادة الإحياء لم تُنه كل التحديات التي أمامها.

وقد رأينا مع التعبير في أنماط العمل من خلال منع الرق، أو تطبيق قانون الثورة الزراعية، كيف استطاعت الفقارة أن تتكيف وتستقر إلى حد ما. لكن التهديد الأكبر على وجودها كان ظهور نظام ري جديد أفرز نمطا زراعيا، موازيا وبعيدا عن الفقارة، استأثر بالجانب الأهم من الدعم العمومي. ووافق ذلك تطور نمط اقتصادي جديد على نحو ما يوجد في ولايات الشمال، فكانت النتيجة فقدان الفقارة لمحوريتها. ورأينا من جهة أخرى كيف كان البعد الثقافي والاجتماعي مُحركا للرأي العام المحلي للمطالبة بحماية هذا التراث. ورأينا أخيرا أن عمليات صيانة الفقارير أو إعادة إحياء فقارة "أمقان" لم تدرِك بعضا من فعاليتها إلا بعد أن صارت جمعيات الفقارير شريكا رئيسا في مختلف مراحل العملية.

ويبقى التساؤل حول سبب محدودية نتائج مشروع إعادة الإحياء. من الواضح أن تقييم الأضرار كان غير دقيق لأسباب موضوعية أهمها انسداد النفق، لكن الأهم هو أن الإدارة تدخلت فقط لتسريح النفق دون نظرة شاملة للموضوع. ليس من الصعب تصور ما يحدث لو أن مشروع الإحياء انتهى بعودة تدفق المياه لسابق عهده، مالذي كان سيحل بالسواقي التي لم تكن مهياة إلا جزئيا. ثم ما مصير الغابات التي جفت وصارت جرداء؟ من جهة أخرى، هل تستطيع البنية الاجتماعية التي ربطتها الفقارة أن تساهم في توثيق الأواصر من جديد؟ وإلى أي مدى ستقاوم الفقارة تحديات الصيانة الدائمة وانشغال الأجيال الجديدة بطول سنوات الدراسة في سن كان أسلافهم يعتبرون شبابا عاملين، ثم يتخرجون للعمل بعيدا عن الفقارة؟

وكيف للفقارة منافسة نظام زراعي واقتصادي جديد ومهيمن لم تعهده المنطقة من قبل؟ مع كل هذا، ألا تزال حظوظ الفقارة في أن تستعيد بعضا من محوريّتها من جديد؟ هذه التساؤلات لها علاقة وطيدة بالجوانب غير المادية في تراث الفقارة. والجواب عليها يقتضي أولا اعترافا بالأبعاد غير المادية، وضرورة رعايتها على غرار البعد المادي سواءً بسواء. مع هذا، فإن العامل المهم الذي تصعب مراجعته هو المسار الجديد للتعمير وتهئية الإقليم الذي يحاكي مدن الشمال والذي تولد عنه حجم احتياجات من الماء تتجاوز بكثير ما يمكن أن توفره الفقاقير. للمقارنة وحسب معطيات مصالح وكالة الحوض المائي للصحراء لسنة 2011، هناك 590 بئر عميقة تضخ 510 مليون متر مكعب سنويا بينما لا تتعدى مياه الفقاقير مجتمعة 90 مليون متر مكعب سنويا.

تعكس كثرة التدخلات إرادة اجتماعية لحماية الفقارة واستجابة عمومية في ظرف الوفرة المالية. ويقدر ما يوحى تعدد المتدخلين وتنوع أدوات التدخل باستمرار أهمية الفقارة في الحياة الواحية والشعور الاجتماعي العام، بقدر ما يُعزّي ذلك غياب رؤية واضحة وموحدة لدلالات هذا التراث. وربما كانت الفقارة في الجزائر مثلا للتراث الذي يجد الاهتمام الاجتماعي والعمومي في غياب الأدوات التعريفية المهيكلة لعملية الاعتراف الرسمي به، رغم توفر الإطار القانوني المتمثل في قانون حماية التراث الثقافي الصادر سنة 1998، والذي يعنى بالتراث المادي وغير المادي على حد سواء.

7. الخلاصة

انطلقنا في هذا العمل من فرضية أن البعد غير المادي للفقارة أهم من مجرد البعد المادي، ومن فرضية أن سمات هذا البعد غير المادي يجب البحث عنها عبر سمات التأثير المباشر والدائم بين الفقارة ومختلف جوانب الحياة الواحية. وانطلاقا من مبدأ الاعتدال بمؤثرات الواقع لقراءة تفاعل الأبعاد غير المادية لتراث الفقارة، وقفنا على مختلف حالات هذا التأثير عبر مسار التحولات الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال وصولا إلى حالة الجفاف، كما وقفنا على طبيعة التدخلات العمومية قبل وبعد جفاف الفقارة. رأينا كذلك أن تحديات إعادة بعث الفقارة تقتضي النظر في كيفية صيانة علاقتها بالحياة الواحية. يدل هذا على أن الترميم الذي طال الفقارة في بعدها المادي، يفترض أن يطال بعدها غير المادي، ولو بأشكال أخرى تأخذ في الاعتبار التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمع الواحي.

لا يزال هذا التراث حيا، وهو ما يجعله يتأثر تلقائيا بالعوامل الحاكمة في الواقع المعيش. لذلك يستعصي بعض الشيء على تحويله إلى تراث. فمن الصعب أن يستقل التراث الحي بمقاربة تراثية تتفصل تماما عن استعماله الجاري، وهذه إحدى عوائق التعريف التراثي للفقارة، لا سيما في بعدها المادي. لقد رأينا تدخل قطاعات عمومية عدة، من فلاحية وموارد مائية وغابات وحماية اجتماعية لصيانة الفقارة، لكن غاب قطاع الثقافة كمسؤول أول عن حماية التراث. ولا تزال الفقارة غير مصنفة، وغير محمية رغم اقتراحها على القائمة التمهيدية للتراث العالمي باليونيسكو. فهي غير مصنفة رسميا كتراث وطني رغم اعتراف الأهالي بها وسعيهم لحمايتها، ورغم الاهتمام العلمي الكبير الذي تحظى به وطنيا ودوليا. توحى حالات الانسداد التنموي وآثار الأزمة المالية العالمية يوما بعد يوم باستحالة نجاح الدول الفقيرة في إحداث تنمية ناجحة ودائمة بالإعتماد على النموذج التنموي الغربي. من

شأن هذا الأمر أن يدعم جهود البحث وإعادة الاعتبار لكثير من أشكال الحياة القديمة كمجالات اقتباس لنماذج أقدر على توفير حياة أفضل بكلفة أقل وآثار أطف على البيئة. وقد يكون في ذلك إرهابا لاهتمام تراثي محورية أقوى حول الإنسان بما سيضيفي على حماية التراث أدوارا ووظائف تنموية.

يحتاج موضوع صيانة الفقارة إلى تعريف شامل لأبعادها المختلفة وصيانة جانبها المادي وغير المادي من إحياء رأسمال الخبرة والدراية، وتوثيق الروابط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها، ودعم الجوانب الثقافية في المجتمع من خلال فعاليات المجتمع المدني والمدرسة ومراكز التكوين وأشكال التعبير الشعبي، وتدقيق أكبر لضوابط العمران في فضاء الفقارة بمعالجة التهديدات المرتبطة بشبكات الصرف الصحي ومرور الشاحنات الثقيلة، وتكريس لقواعد التنمية المستدامة. مع ذلك، قد لا تستعيد الفقارة محوريته السابقة مثل ما هو الحال في المجال الاقتصادي والمادي، لكن يمكن أن تستمر هذه المحورية من خلال آفاق جديدة كالثقافة والسياحة.

المراجع

- البركري عبد الحميد 2005، النبذة في تاريخ توات وأعلامها من القرن 9 إلى القرن 14 هجري، دار الهدى، عين مليلة
- بن زيطة أمحيدة (إشراف) 2004، الفقارة في ولاية أدرار. دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية. بحث علمي من إعداد وحدة البحث " الفقارة " للفترة 2003-2002، جامعة أدرار، بحث غير منشور
- حرمة بوفلجة 2008، الأحكام الفقهية لاستغلال المياه الجوفية وتوزيعها. منطقة أدرار نموذجاً، تحت إشراف دنور الدين طوابة، قسم الشريعة، جامعة أدرار، بحث غير منشور
- المصري عبد العزيز محمود 1999، قانون المياه في الإسلام، دار الفكر، دمشق
- مقدم ميروك 2008، علاقة الأجدية التيفناغية برموز وإشارات توزيع مياه الفقارة، الجزء الرابع، دار هومة، الجزائر

المخطوطات

- البلبالي (الشيخ) محمد بن عبد الرحمان، غنية المقتصد السائل فيما حل بتوات من القضايا والمسائل، مخطوط بخزانة - الشيخ محمد بلعالم باي، أولف الركينة. توفي سنة 1828
- تقييد زمام فقارة أمقان) تميمون (مؤرخ في 25 : جمادي الأولى 1366 هـ الموافق ليوم 16 افريل 1947م
- تقييد زمام فقارة أمقان) تميمون (مؤرخ في 7 : صفر 1340 هـ الموافق ليوم 8 اكتوبر 1921 م
- تقييد زمام فقارة أمقان) تميمون (مؤرخ في 26 : رجب 1370 هـ الموافق ليوم 3 ماي 1951 م
- تقييد زمام فقارة أمقان) تميمون (مؤرخ في : تمام شهر شوال 1378 هـ الموافق ليوم 9 ماي 1959 م
- الكنتي (الشيخ) بن بادي ، فتح الباري الجواد في حكم آبار بلاد أزواد، قصيدة مخطوطة من 171 بيتا . توفي سنة 1968

المراجع باللغات الأجنبية

Ansari T, (2015). «Mapping living heritage: the foggara of Adrar, Algeria, in IWA-ICQHS. Evolution of Qanat and Relevant Hydraulic Technologies, Yazd, Iran, pp.166-180

Bellil R, (2000). «*Les oasis du Gourara (sahara algérien). II_ Fondation des ksour*, Peeters, Paris-Louvain

Bessaoud O, (2002). «*L'agriculture algérienne: des révolutions agraires aux réformes libérales (1963-2002)*, in. Blanc P (dir.). *Du Maghreb au proche orient, les défis de l'agriculture*, L'Harmattan, Paris 2002

Bisson J, (1956), «*Le Gourara, étude de géographie humaine*, Mémoire de géographie humaine, Institut de Recherches Sahariennes, Alger

Bisson J., (1983). «*Les villes sahariennes, politique volontariste et particularismes régionaux*, in Monde Arabe Maghreb Machrek, n° 100, Paris, juin 1983

Capot-Rey R, (1944). «*Problèmes des oasis algériennes*, in travaux de l'Insitut de Recherches Sahariennes (IRS), Université d'Alger

Cornet A, (1953). «*Essai sur l'hydrogéologie du Grand erg occidental et des régions limitrophes. Les foggaras*, in, Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes (IRS), t.8, pp. 71-121

Dahmen A, (2012). «*Traditional hydraulic systems in Algeria*, In: *Traditional Knowledge for Water Resources Management*, (TKWRM-2012). International Center on Qanats and Historic and Hydraulic Structures (ICQHS), Yazd, feb. 21-23 - 2012, Iran

Eberhardt I, (1920). «*Pages d'Islam*. Fasquelle, Paris

Echallier J.C, (1972). «*Villages désertés et structures agraires anciennes du Touat-Gourara*, A.M.G., Paris

Grandguillaume G, (1973). «*Régime économique et structure du pouvoir : le système des foggara du Touat*, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°13-14, 1973. pp. 437-457.

Gravari Barbas & Guichard Anguis, (2003). «*Regards croisés sur le patrimoine dans le monde à l'aube du XXIe siècle*, Presses de l'université de Paris Sorbonne, Paris.

Jonnart M.C, (1906). «*Exposé de situation générale des territoires du Sud de l'Algérie, année 1905*, Heintz, Alger.

Laureano P, (2001). «*The Water Atlas, Traditional knowledge to combat desertification*, Boringhieri, Turin, Italy

Mammeri M & Auguier P & Cambuzat P.L & Colonna F & Henni T, (1973). «*Le Gourara. Eléments d'étude anthropologique*, Libyca, 25, pp.239-292

Martin A.G.P, (1908). «*Les oasis sahariennes, le Gourara, le Touat et le Tidikelt*, Imprimerie algérienne, Alger.

Martin A.G.P, (1923). «*Quatre Siècles d'histoire Marocaine au Sahara de 1504 à 1902, au Maroc de 1894 à 1912 : d'après archives et documents indigènes*, Alcan, Paris

Mattingly D.J & Al Mashai M & Balcombe P & Chapman S & Coddington H & Davison J & Kenyon D & Wilson A.I & Witcher R, (1997). «*The Fezzan Project 1997: methodologies and results of the first season*. Society of Libyan Studies, London, 28: pp.11-25

Moulias D, (1927). «*L'organisation hydraulique des oasis sahariennes*, Carbonel, Alger, 1927

Mays L. W, (2010). «*Ancient Water Technologies*, Springer New-York

Naser I & Faruqi & Asit K & Biswas & Murad J & Bino (Dir), (2003). «*La gestion de l'eau selon l'Islam*, Karthala, Paris

Noppen L & Morisset L.K, (1994). «*De la production des monuments. Paradigmes et processus de la reconnaissance*, in : Laurierjurgeon, Jocelyn LeTourneau, Khadiyatoulah Fall (dir.) (1997), *Les espaces de l'identité*, Sainte-Foy, Presses de l'université Laval, pp. zg-s2

Tricaud P. M, (2010). «*Conservation et transformation du patrimoine vivant. Etude des conditions de préservation des valeurs des patrimoines évolutifs*, Thèse de doctorat soutenue le 15 déc. à l'Institut d'urbanisme de Paris (IUP). Lien : http://www.projetsdepaysage.fr/images/documents/tricaud_these.pdf. Consulé le : 28/12/2015

Unesco-ICH, Le sbuâ, pèlerinage annuel à la zawiya Sidi El Hadj Belkacem, Gourara, Dixième session du Comité intergouvernemental de sauvegarde du Patrimoine Culturel Immatériel, 10.COM (décision 10.b.2), nov-déc. 2015. Lien : <http://www.unesco.org/culture/ich/fr/RL/le-sbuâ-pelerinage-annuel-a-la-zawiya-sidi-el-hadj-belkacem-gourara-00667>

Willem J.H & Willems & Henk P.J & Van Schaik, (2015). «*Water heritage, material, conceptual and spiritual connections*, Sidestone Press, Leiden

Wilson A.I & Mattingly D.J, (2003). «*Irrigation technologies: foggaras, wells and field systems*, in D. J. Mattingly (ed), *The Archaeology of Fazzan, 1, Synthesis*, Society of Libyan studies, London

Wilson A.I, (2009). «*Foggaras in ancient North Africa: or how to marry a Berber Princess*, in : *Contrôle et distribution de l'eau dans le Maghreb antique et médiéval*, Collection de l'École française de Rome, 426, Rome, pp. 19-39

Wodarczak J, (2010). «*Réhabilitation d'une oasis algérienne, Timimoune*. Rapport d'activité de l'association. Lien : <http://www.un-terre-agir.org/timimoun/>